http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1571) السنة السادسة - الاحد (2) آب 2009

بقاء ١٥ بريطانيا ضمن قوات الناتو لاغراض التدريب

أستراليـا تنهـي وجودهـا العسكـري في العـراق رسميـاً

قي الوقت الذي غادر فيه آخر الجنود الاستراليين من بغداد، ايذانا بالانسحاب العسكري الاسترالي الكامل من العراق والذي دام ستة اعوام، اكدت وزارة الدفاع البريطانية ان ١٥ من جنودها سيبقون في العراق وذلك ضمن قوات الناتو المساهمة في تدريب القوة الامنية.

انسحاب تدريجي للقوات الاجنبية من العراق

بغداد/ المدى والوكالات

قي الوقت الذي غادر فيه آخر الجنود الاستراليين من بغداد، ايذانا بالانسحاب العسكري الاسترالي الكامل من العراق والذي دام ستة اعوام، اكدت وزارة الدفاع البريطانية ان ١٥ من جنودها سيبقون في العراق وذلك ضمن قوات الناتو المساهمة في تدريب القوة الامنية.

وأفادت وكالة «إيه.إيه.بي» الأسترالية بأن آخر الاستراليين الذين انسحبوا من العراق هو العريف دون ماندر، الذي غادر بغداد في طائرة عسكرية، وكان آخر العاملين الاستراليين الـ١٢ الملحقين بالوحدات العسكرية الأميركية في العاصمة بغداد، ووصل إلى أستراليا مساء الخميس، قبل ثلاثة أيام من الموعد الرسمي المحدّد لذلك.

واعتبر رئيس الوزراء الأسترالي كيفين رود، أن الجنود الأستراليين الذين وصل عددهم إلى ٢٠ ألفاً منذ عام ٢٠٠٣ أدوا عملاً «رائعاً»، وقد حقق العراق اليوم «مساراً ديمقراطياً ملحوظاً».

من جهته، قال وزير الدفاع الأسترالي جون فولكنر انه «بانتهاء هذه المهمة بنجاح، فإن الوزارة ستنظر في الفرص المناسبة لإقامة مراسيم تقدير شعبية، التي قد تتضمّن مسيرات عسكرية». وأضاف: أن «رجالنا ونساءنا في الخدمة أثبتوا مرة جديدة أن لقوة الدفاع الاسترالية سمعة عالية في بيئات العمل المعقدة والفائقة الصعوبة، وأشكرهم بالنيابة عن الحكومة الاسترالية».

وينص الاتفاق الموقع مع الحكومة العراقية على أن تنسحب القوات الاسترالية من البلاد قبل ٣١ تموز ٢٠٠٩، باستثناء ١٠٠ جندي مزودين بمركبات مصفحة لحماية السفارة ونقل الدبلوماسيين والمسؤولين الاستراليين في أرجاء العاصمة، وينظم عمل هؤلاء اتفاقات دبلوماسية ثنائية.

من جانب آخر قالت وزارة الدفاع البريطانية: إنها أتمت سحب جنودها باتجاه الحدود الكويتية، بالتزامن مع انتهاء العمل بالاتفاقية التي تتيح لهم البقاء في العراق، ليبقى في بغداد ما لا يزيد عن ١٥ جندياً بريطانياً ضمن قوة لحلف شمالي الأطلسي «ناتو» تعمل على تدريب أجهزة الأمن المحلية.

ولم تشهد مدينة البصرة مراسيم احتفالية بمناسبة الانسحاب البريطاني، الأمر الذي عزته وزارة الدفاع في لندن إلى واقع أن القوات البريطانية كانت قد أقامت احتفالات رسمية في آذار الماضي عند بدء الانسحاب، مضيفة: أن وحداتها اكتفت بإنزال العلم وتسليم السيادة على القاعدة للقوات الاميركية.

وكانت القوات البريطانية قد نشرت في ذروة عملياتها العسكرية في العراق عام ٢٠٠٣ أكثر من ٤٦ ألف جندي من رجالها، قبل أن تتراجع الأعداد إلى أقل من ٤١٠٠ جندي في تشرين الثاني الماضي، وصولاً إلى ١٥٠ رجلاً فقط خلال الأيام الماضية، كانوا يتمركزون بقاعدة صغيرة في البصرة.

وذكرت لندن: أن المفاوضات مع بغداد لوضع اتفاقية جديدة تتيح استمرار النشاط العسكري البريطاني في العراق مستمرة، وذلك من خلال البحث في أسس قانونية جديدة، في تطور يأتي بعد شهر على مغادرة القوات الاميركية لمدن العراق بموجب ما تفرضه الاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد. وبهذا الانسحاب سيكون العراق دون قوات بريطانية للمرة الأولى منذ ست سنوات، عندما تدخلت قوات تحالف دولي تقوده واشنطن لاسقاط نظام صدام في آذار ٢٠٠٣.وكان البرلمان العراقي قد أنهى دورته دون الموافقة على مشروع قانون يسمح بتمديد فترة تواجدهم.

وقد علق النائب عن التيار الصدري، فوزي أكرم ترزي على قرار لندن سحب قواتها بالقول: إن العراق لا يحتاج للوجود العسكري البريطاني، وأن العناصر الأمنية العراقية قادرة على تولي الأمن في البلاد.

ويشمل قرار الانسحاب البريطاني وحدات قوات مشاة البحرية الملكية البريطانية التي كانت تساعد الجيش العراقي على ضمان أمن المنشآت النفطية في ميناء «أم قصر».

ويشار الى ان القوات الاميركية قد انسحبت من المدن العراقية في نهاية حزيران الماضي، ليتمركز الجنود، وعددهم ١٣١ ألفاً في قواعد عسكرية خارجها، على أن يُسمح لهم بالتدخل في العمليات العسكرية داخل المدن بالتنسيق والطلب من القوات العراقية.

ومنذ كانون الثاني سلم الاميركي ون أو أغلقوا أكثر من ١٥٠ قاعدة في أنحاء البلاد، على أن تسلم القوات الاميركية نحو ٣٠٠ موقع في العراق تدريجياً إلى السيطرة العراقية، وذلك تمهيداً للانسحاب الاميركي الكامل من العراق في ٢٠١١.

مـديـر مـكـتـب انـتـخـابـات نـيـنـوى لـ(المـدى):

اجراءات جديدة لتلافي أخطاء الانتخابات السابقة

قال مدير مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في نينوى عبد الخالق الدباغ: أن التجربة الانتخابية لمجالس المحافظات في محافظة نينوى في العام ٢٠٠٩، كانت ناجحة وبشهادة الجميع، اذ وصلت نسبة المشاركة فيها إلى(٦٠٪)، وهي نسبة أكتر من جيدة إذا ما قورنت لذات الانتخابات في العام ٢٠٠٥، حيث أن نسبة المشاركة لم تتجاوز حينها (١٧٪).

الثورة البنفسجية ترسخ الديمقراطية

الموصل / نوزت شمدين

وبين الدباغ في تصريح لـ(المدى): أن عدد المحطات في العام ٢٠٠٥، كانت(٢٦٢٥) محطة، بينما في العام ٢٠٠٩ وصلت الى(٤٦٠١)، وهو الأمر الذي أدى إلى سهولة وصول الناخبين وبالتالي نجاح العملية ككل. لكنه وبرغم هذه الارقام المشجعة، اقر بوجود أخطاء رافقت عملية انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة في نينوى، ومنها عدم ورود أسماء ناخبين في سجل الناخبين، وقال: «تم تشخيص ذلك، وسيتم تلافيه ومعالجته بشكل جذري وبعدة وسائل منها: سيكون لكل ناخب بطاقة معلومات، والتي تتضمن معلومات أخذت من سجل الناخبين الذي اعتمد في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٠٩، وسيقوم موظفو التسجيل بتوزيعها على الدور السكنية».

وتابع «انه بهذا سيكون بوسعنا تثبيت الناخبين في السجل وسيتقلص هامش الخطأ بدرجة كبيرة، وقبل الانتخابات المقبلة ستكون لدينا معلومات متكاملة عن كل عائلة موجودة في نينوى، وكذلك الحال لعموم العراق». واضاف: ان الالية الأخرى ستكون «بعدم الاعتماد على البطاقة التموينية كما حصل سابقاً، وعدم الاعتماد على ارباب العوائل في التحديث، وأنما على الشخص نفسه أي الناخب، لان الأسماء في سجل الناخبين القادم ستكون مرتبة حسب الحروف الأبجدية». وقال: أن «مدراء المكاتب سيدخلون ورشة تدريبية في هذا المجال، وأن المكتب الوطني جاد هذه المرة في ان يكون سجل الناخبين اقرب الى المثالية، اذ ليس هناك سجل ناخبين مثالي في كل دول العالم».

وذكر الدباغ: ان العمل في تحديث سجل الناخبين سوف يبدأ في بداية شهر آب الجاري، حيث ستفتح مراكز التسجيل التي وصل عددها الان في نينوى الى (١٤٠) مركزاً بعد ان كانت(٥٥) في الانتخابات الماضية، وقد ارتأى المكتب الوطني شطر المركز الواحد الى اثنين أو ثلاثة، حيث اخذ بالاعتبار الكثافة السكانية لكل مركز، وبعد المسافات بين محل سكن الناخب والمركز، إضافة الى الجانب الأمني، والتقاطعات العشائرية والقومية والدينية والمذهبية.

وعن الاستحقاقات المقبلة في أجندة مكتب المفوضية، ذكر عبد الخالق الدباغ: أن هناك انتخابات لمجلس النواب التي ستجري بداية العام المقبل، وهي الوحيدة التي حدد لها تأريخ معلوم، بخلاف الأخرى كالاستفتاء على الاتفاقية بين العراق والولايات المتحدة الاميركية ، والاستفتاء على التعديلات على الدستور، وكذلك انتخابات مجالس الاقضية والنواحي.

ويرى مدير مكتب انتخابات نينوى، ضرورة إجراء تعداد سكاني في العراق، وقال: «كلما تركنا العمل العشوائي واعتمدنا الأمور العلمية في أي مجال كان، فأن هذا سيعزز فرص النجاح بشكل حتمي، والتعداد السكاني يعطي لنا بيانات دقيقة جدا عن واقع الحال، لذا فانه ضروري جدا لإنجاح أي عملية انتخابية ليس في العراق وحسب وانما في جميع بلدان العالم». كما أكد ان الكيانات السياسية في نينوى لم تلتزم برفع الدعاية الانتخابية عن الأماكن العامة من ملصقات وغيرها، بالرغم من تكرار المطالب بذلك، وأوضح: ان حل هذه المسألة سيتم عن طريق مفوضية الانتخابات وبوسيلتين: الأولى من خلال الطلب من بلدية الموصل برفع الدعاية الانتخابية وأن تقوم بتحديد الكلفة المادية لذلك، لكي يقوم مكتب انتخابات نينوى باستقطاعها من مبالغ التأمينات للكيانات السياسية بعد مفاتحة المكتب الوطني، أو أن يتم اللجوء الى القطاع الخاص كأن يعهد رفع الإعلانات الى مقاول على سبيل المثال، وايضا سيكون هناك تصور عن التكلفة التي ستستقطع من تلك التأمينات.

وعن أسباب تأخر صرف رواتب موظفي الاقتراع الذين شاركوا في انتخابات مجالس المحافظات لعام ٢٠٠٩، قال الدباغ: ان تفاوت المبالغ بين الموظفين، سبب في تأخر صرف الرواتب، فهناك موظف اقتراع ومدير محطة والمنسق، واستغرق العمل على ذلك أكثر من شهرين، واشار الى أن عدد الموظفين كبير جدا، حيث يصل الى(٣٢) الف موظف، والمبلغ المخصص لهم قارب الـ(٩) مليارات دينار. والسبب الثاني بحسب الدباغ، هو تأخر بعض مكاتب المحافظات الأخرى في إرسال قوائم موظفيها الى المكتب الوطني، خصوصاً وان الاخير أراد توزيع رواتب الموظفين على جميع مكاتب المحافظات دفعة واحدة وفي وقت واحد.

اضـــراب معـتـقـلـيـن اردنـــيـــيـن في سـجـن سـوسـة

عمان / الوكالات

اكد رئيس لجنة السجون والمعتقلات في المنظمة العربية لحقوق الانسان في الأردن المحامي عبد الكريم الشريدة قيام المعتقلين الأردنيين في سجن «سوسة» بمحافظة السليمانية بالأضراب عن الطعام احتجاجاعلى طول فترة احتجازهم دون ابداء الأسباب وجهلهم بما سيؤول اليه مصيرهم وفقا لمعلومات تلقتها المنظمة.

وبين الشريدة بحسب صحيفة «الدستور» الاردنية: ان المنظمة تعمل جاهدة لايجاد حل يسهم في تأمين الافراج عن المعتقلين الأردنيين في اسرع وقت، مطالبا حكومة بلاده بإيلاء هذا الملف اهتماما اكبر عبر بذل مزيد من الجهود للافراج عنهم. ولفت الى ان الأردنيين الذين اختفوا في العراق بعد الحرب «لا يصنفهم العراق ضمن المعتقلين إنما ضمن الإرهابيين الذين التحقوا بالمقاتلين في العراق بعد الحرب بحسب المنظمة العربية لحقوق الإنسان».

وكان المحامي الشريدة استلم مطلع العام الحالي رسالة من رئيس الوزراء الاردني نادر الذهبي، تضمنت وعودا حكومية جادة بمتابعة ملف المعتقلين الاردنيين في الخارج وان يكون اساسا في اي مباحثات يجريها الاردن مع هذه الدول، بحسب الصحيفة.

ووفقا لسجلات المنظمة العربية لحقوق الأنسان، فهناك نحو(٥٠) معتقلا أردنيا في العراق.

إعتقال ثلاثة أميركيين في إيران قرب الحدود العراقية

بغداد- واشنطن / المدى والوكالات

تجري الولايات المتحدة تحقيقا بشأن معلومات تتعلق بخطف ثلاثة أميركيين في العراق، بحسب ما ذكرت شبكة التلفزة الأميركية (سي.أن.أن) التي اكدت اعتقال السلطات الإيرانية يوم الجمعة ثلاثة سائحين أميركيين بعد اجتيازهم الحدود بين العراق وإيران.

وقال مسؤول كبير في الادارة الاميركية: ان سفارة الولايات المتحدة في بغداد على علم بهذه المعلومات وتجري تحقيقا. ولا تقيم ايران علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة. وذكر مسؤول في وزارة الدفاع الاميركية: ان اي جندي في الجيش الاميركي ليس متورطا في الحادث.

واكدت الشبكة الاميركية نقلا عن مسؤول كبير في كردستان العراق: ان السائحين قد اعتقلوا فيما كانوا يزورون منطقة احمد آوا السياحية الشعبية في محافظة السليمانية حيث الحدود مع ايران المجاورة ليست مرسمة بوضوح.

ونقلت الشبكة عن مسؤول كردي: ان السائحين الثلاثة اتصلوا بأحد زملائهم الذي بقي في العراق لابلاغه انهم ضائعون ومحاصرون من قبل جنود يتحدثون اللغة الفارسية. وكان مسؤول في حرس الحدود العراقية ذكر بحسب وكالة (فرانس برس) ان ثلاثة غربيين لم تتأكد جنسياتهم قد اعتقلوا الجمعة من قبل قوات الامن الايرانية بعد اجتيازهم الحدود. وقال هذا المسؤول طالبا عدم الكشف عن هويته: ان «ثلاثة غربيين يحملون حقائب ظهر اجتازوا الحدود مع ايران في احمد آوا قبل اعتقالهم.

وتبعد منطقة احمد آوا ٩٠ كلم شمال شرق السليمانية. وذكرت (سي.ان.ان): أن الشرطة السياحية في المنطقة اوضحت انها التقت الاميركيين الثلاثة وحذرتهم من الاقتراب من الحدود الايرانية. وقال لهم عناصر الشرطة، كما ذكرت الشبكة: «انتم لستم عراقيين، انتم اميركيون. وهذه الفترة تشهد توترا بالغا».

وتشهد العلاقات الاميركية-الايرانية توترا منذ سنوات عدة. وقد وضع الرئيس الاميركي السابق جورج بوش ايران في «محور الشر» الذي يضم بلدانا تدعم الارهاب، فيما تصف السلطات الايرانية الولايات المتحدة بأنها «الشيطان الاكبر».

وتأجج التوتر في الاشهر الاخيرة، برغم انفتاح الرئيس الاميركي باراك اوباما على ايران، على خلفية الطموحات النووية الايرانية وبعد النتائج المثيرة للجدل للانتخابات الايرانية في ١٢ حزيران الماضي.

وتأتي هذه الاعتقالات ايضا بعد اربعة ايام على المواجهات التي ادت الى سيطرة القوات الامنية العراقية على معسكر اشرف، وهو مركز منظمة خلق الايرانية المعارضة. وكان وزير الداخلية جواد البولاني قد اتهم، المنظمة بإقامة علاقات من داخل العراق مع جهات «لم يسمها»، وقال: إنها تسعى الى زعزعة الأمن والاستقرار في العراق. وأضاف البولاني في مؤتمر صحفي عقده عصر الجمعة: أن منظمة خلق متورطة بالفعل بإقامة علاقات مع أطراف تشكل تهديداً للأمن والاستقرار في العراق، موضحاً: أن القوات الامنية اكتشفت وجود مواطنين إيرانيين قامت خلق باختطافهم في فترات مختلفة وكانت تحتجزهم بالمعسكر.

وأشار الوزير الى أن القوات الامنية تقوم حالياً بتنظيم إحصاء سكان المعسكر، كما وضعت استمارات خاصة لاستبيان آراء السكان فيه بهدف معرفة نواياهم في العودة الى ايران أو اختيار الذهاب الى بلد ثالث، معتبراً تلك الاجراءات جزءاً من عملية تسوية ملف المعسكر الذي تسعى له الحكومة في إطار جهودها لمكافحة أية عمليات وأنشطة إرهابية على أراضيه.

وذكر البولاني: أن وزارات الداخلية والدفاع والخارجية وحقوق الانسان لها تواجد عبر ممثلين في المعسكر بهدف متابعة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة هناك، مبيناً أن جميع الاجراءات تتم وفقاً للمعايير الدولية وهي ضمن صلاحيات الحكومة العراقية.

ارتـفـاع في عـدد الـضـحـايـا المـدنـيـيـن الـعـراقـيـيـن

شهر تموز يسجل اقل حصيلة للقتلى الاميركيين منذ بداية الحرب

بغداد / المدى

ضاربت ارقام العنف في العراق خلال شهر تموز الماضي، ففيما حمل هذا الشهر انباء سارة للجيش الاميركي بتسجيل اقل عدد لقتلاه منذ بداية الحرب، ارتفعت اعمال العنف التي استهدفت المدنيين لتصل ذروتها خلال العام الجاري.

وطبقا لبيانات الجيش الاميركي فان سبعة جنود اميركيين فقط قتلوا خلال شهر تموز وهو العدد الاقل منذ انطلاق الحرب في اذار من ٢٠٠٣ والذي قتل منذ اندلاعها ولغاية الان ٤٣٢٨ جنديا. وقتل ثلاثة جنود اميركيين في حادث واحد في تموز داخل قاعدتهم العسكرية في البصرة بعد سقوط صواريخ كاتيوشا على القاعدة في حين توفي الاربعة الاخرون في اسباب غير قتالية.

وكان شهر تشرين الثاني من العام ٢٠٠٤ هو صاحب الحصيلة الاكبر في عدد القتلى الاميركيين حيث قتل انذاك ١٤١ جنديا بالتزامن مع معركة الفلوجة. كما ان الاشهر الخمسة الماضية لم تشهد مصرع اي جندي غير اميركي من قوات التحالف الاخرى والتي بدأ معظمها بالانسحاب من العراق.

وعلى صعيد متصل، اكد تقرير اصدره مرصد الحقوق والحريات الدستورية ارتفاع اعمال العنف بشكل كبير خلال شهر تموز الذي شهد اقصى ارتفاع وصلت له اعمال العنف واعداد الضحايا منذ مطلع ٢٠٠٩. واعتبر التقرير ان هذا الارتفاع يشير الى تراجع توفير الحماية من قبل القوات الامنية، مع استمرار استهداف منتسبي (الجيش والشرطة) بوسائل عنف مختلفة حيث شكلت نسبة الضحايا (٤٪) من مجموع اعمال العنف. كما اشار التقرير الى استمرار استهداف المدنيين ومن بينهم النساء والاطفال، اذ وقع العديد منهم ضحايا لعمليات الخطف والاغتيال فضلا عن ضحايا تفجير العبوات والمفخخات وشكلت نسبة الضحايا المدنيين (٩٦٪) من مجموع اعمال العنف، مبينا استمرار ازدياد نشاط المسلحين وقيامهم باعمال الهجوم المسلح وعمليات الاغتيال في كل من المحافظات (نينوى، وديالى، وبغداد، وكركوك). واشار التقرير الى تصاعد العنف في بعض الاشهر في كل من المحافظات (صلاح الدين، وذي قار، والبصرة، وواسط) لتكون ضمن المحافظات الاكثر عنفا.

وتابع التقرير بالاشارة الى استمرار اعتداءات القوات الاميركية على المدنيين دون تعرضهم للمساءلة او المطالبة بالتعويض ووقع الكثير من الضحايا خلال شهر تموز، اما نتيجة (نيران عشوائية او حوادث تصادم مركباتهم العسكرية بالسيارات المدنية). واوضحت الاحصائيات التي اشرها التقرير خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٩/٧/١ لغاية ٢٠٠٩/٧/٣١ وقوع (١٩٦٩) ضحية عنف ما بين (قتل، واصابات، وخطف)، حيث وصلت اعداد ضحايا اعمال القتل الى (٤٧١) ضحية، منها (٢٩١) ضحية جراء (انفجارات العبوات الناسفة واللاصقة